مقدمة

تأثرت القضية الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة المتعلق بتقسيم فلسطين والذي أصدرته الجمعية العامة برقم (١٨١) بتاريخ ١١/٢٩/ ١٩٤٧م، حيث كان له أثر بالغ الأهمية على المنطقة العربية بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص.

هذا ويُحافظ القانون الدولي على حقوق الشعوب والجماعات والمنظمات، وينظم العلاقات بين الدول، وذلك من خلال ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة في العاشر من كانون أول / يناير عام ١٩٤٩م.

وللشعوب الحق في تقرير مصيرها، بما يكفل وجودها وحقوقها المختلفة، فهو حق دولي لجميع الشعوب دون استثناء أو تفريق بسبب العرق أو الدين أو اللغة أو التاريخ أو الموقع الجغرافي، حقها- جميع الشعوب- في تقرير مصيرها سواء داخلياً السعي بحرية لتحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون تدخل خارجي، أما خارجياً حقها في حرية تقرير مركزها السياسي ومكانتها في المجتمع الدولي استناداً لمبدأ العدل والمساواة في الحقوق، تأسيساً على التحرر من الاستعمار ونيل الاستقلال، وعدم إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله؛ لأن الشعب الذي عاش على أرضه آلاف السنين هو الذي يمتلك حق السيادة ؛ على أرضه وتقرير مصيره.

ان التمتع الكامل بمفوم الدولة لدى الفلسطنين مازال امامه الكثيرمن الجهد والعناء وفى هذا الكتاب نطرح الطبيعة القانونية لقرارات الامم المتحدة كذلك الطبيعة القانونية التى تندرج فى قوامها الضفة الغربية وقطاع غزةمحاولين رصد تلك العلاقات والكيانات المتداخلة فى تقسير معنى وواقعية الدولة الفلسطينين التى نبغى تحققها .